

مواقف مشهودة للمهاكمة في دعمها لقضية فلسطين العادلة على مختلف الصعد والمراحل

٣٩ عاماً على إحراق المسجد الأقصى.. والجريمة مستمرة

الرياض - (و.ا.س):



عمليات إطفاء الحريق الأثمن في الأقصى (أغسطس ١٩٦٩) الرياض

عام ١٩٩٤م بارتكاب مجزرة ضد المصلين العزل من المواطنين الفلسطينيين داخل الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل بالضفة الغربية راح ضحيتها عشرات الشهداء ومئات الجرحى. كما تقوم مجموعات من الصهيانية المتطرفين بين فترة وأخرى بإطلاق تهديداتهم لاقحام المسجد الأقصى والاعتداء عليه.

وتواصل (إسرائيل) انتهاك الأعراف والواجب الدولية ومن ذلك بناؤها (جدار الفصل العنصري) الذي أقامته في الضفة الغربية وهو مخطط يهدف إلى تقسيم السكان على أساس عرقي وفصل المواطنين الفلسطينيين عن بعضهم وإعاقة حركتهم من خلال فرض حظر التجول والإغلاق ومحاصرة الألف نوات من الأراضي والممتلكات الفلسطينية التي تعد مصدر الرزق الوحيد لمئات العائلات الفلسطينية، مما يعد تقسيماً للقضية الفلسطينية من الناحية الدينية والوطنية والعرقية. وأصدرت محكمة العدل الدولية في شهر يوليو عام ٢٠٠٤م قرارها بإزالة الجدار وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا القرار مما يعد انتصاراً كبيراً للدبلوماسية الفلسطينية العربية في مواجهة العدو الإسرائيلي.

وتأتي هذه الذكرى في وقت نارالت فيه (إسرائيل) تواصل خططها لتهودية القدس ومنع المسلمين من أداء شعائهم الدينية مع محاصرة المزيد من الأراضي في المدينة وبناء المزيد من المستوطنات فيها وحولها لتغيير الوضع الديمغرافي في القدس واستيلائها المتواصل على المؤسسات والقمار الفلسطينية.

وتحل ذكرى إحراق المسجد الأقصى هذا العام في ظل تداعيات خطيرة وظروف بالغة الأهمية بعد أن حاولت إسرائيل عملية السلام إلى عملية حرب ضد الشعب الفلسطيني

« يصادف اليوم الخميس مرور ٣٩ عاماً على إحراق العصابات الصهيونية المسجد الأقصى.

ففي مثل هذا اليوم من العام ١٩٦٩م امتدت يد الإثم والعدوان لإحراق المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم في محاولة من الصهيانية للقضاء على الأمان الإسلامية في فلسطين المحتلة.

وأقدمت العصابات الصهيونية على تلك الفعلة الشنعاء بإيعاز من سلطات الاحتلال الإسرائيلي متجاوزة بذلك كل الأعراف والقوانين والقرارات الدولية التي أعطت مدينة القدس وضعاً وحقوقاً خاصة وحفظت لها معالمها الأثرية والحضارية الإسلامية كافة.

وإثر العملية الإجرامية التي استمرت عدة ساعات وأنت إلى إحراق الجناح الشرقي من المسجد المعروف بجامع عمر وسقف المسجد الجنوبي ومحراب صلاح الدين ومنبر السلطان نور الدين سارعت الدول والشعوب الإسلامية إلى استنكار تلك الجريمة وشجبها التي أثارَت مشاعر المسلمين.

وانتخبت مؤتمرات القمة العربية والإسلامية ودول عدم الإنحياز واجتماعات الأمم المتحدة التي عقدت عقب الجريمة قرارات تدنت فيها بالجريمة الصهيونية الكفراء وبالمارسات المتعصفة الصهيونية في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وطالبت بسحب قوات الاحتلال من الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها مدينة القدس.

وجاءت جريمة إحراق المسجد الأقصى في إطار سلسلة من الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى في أوقات مختلفة وهي اعتداءات مستمرة حتى الآن.

فقد اعتمدت سلطات الاحتلال سياسة تعسفية تجاه المسجد الأقصى ومدينة القدس إذ قامت في مطلع عام ١٩٦٩م بإزالة حى المغاربة الجاور للمسجد بكامله وهدمت العديد من المساجد والمدارس الإسلامية التي تأسست في عهد الدولة الأتوية.

ومنذ الاحتلال الإسرائيلي الكامل لمدينة القدس عام ١٩٦٧م قامت سلطات الاحتلال بهدم جميع الأبنية الإسلامية والأثرية الواقعة حول المسجد الأقصى بهدف تغيير وإزالة المعالم الإسلامية التي تتصف بها المدينة.

وتتضمنت الإجراءات الإسرائيلية شق الطرق داخل مقابر المسلمين الواقعة بالقرب من الحرم القدسي الشريف وجرفت عداً منها بنيتها بمقبرة الرحمة واليسوقية في جانب الاستيلاء على مواقع أخرى في القدس وتحولها إلى كتعات عسكرية صهيونية.

ومن أشد الإجراءات الإسرائيلية خطورة محاولات تهويد مدينة القدس باستخدام أساليب بعيدة عن الشرعية تضمنت مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية وممارسة أساليب القهر والإرهاب ضد سكانها العرب والمسلمين من أجل تهويد المدينة بالكامل ومحاولات تهجير اليهود من دول العالم وتوطينهم في القدس بل واعتبارها عاصمة للكيان الإسرائيلي. واستمراراً للسياسة الإسرائيلية في تشفير المسلمين والتضييق عليهم وتخفيف قام المستعمرون اليهود في فبراير

مستخدمة القوة العسكرية لحصاره وعزله وجعله رهينة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وأضحى اليوم الاعتقال وهدم المنازل وحظر التجول والتوغّل بالبنابات والمروحيات وإعادة الاحتلال مناطق انسحبت منها القوات الإسرائيلية وسقوط الضحايا من المدنيين والأمنيين أضحى تلك نمطاً للحياة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وكانت المملكة العربية السعودية كونه مهبط الوحي ومهد الرسالة المحمدية ومنبع الإسلام والدولة التي خصها الله بخدمة الحرمين الشريفين في مقدمة الدول التي دانت واستنكرت عملية إحراق المسجد الأقصى.

وتواصل مواقف المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين إزاء القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والأماكن الإسلامية في القدس المحتلة وهي المواقف التي يسجلها التاريخ بأحرف من ذهب على مختلف الصعد العربية والإسلامية والدولية. وبعثت المملكة إلى تمسك المواطنين العرب بأراضيهم ومقدساتهم ووقفت إلى جانبهم تخفف عنهم وطأة الإجراءات التعسفية التي تمارسها السلطات الإسرائيلية ضدهم.

واضطلعت المملكة العربية السعودية بجهود دبلوماسية مكثفة على مختلف الصعد من أجل القدس وتعاونت في هذا الشأن مع الدول الإسلامية حتى صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٧٨ في عام ١٩٨٠ الذي طالب جميع الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس بسحبها فوراً وهو القرار الذي أجمعت مختلف الأوساط على اعتباره نصراً للدبلوماسية الإسلامية واجباطاً لمخطط صهيوني تجاه مدينة القدس المحتلة. وفي إطار دعم المملكة العربية السعودية المتواصل للقضية الفلسطينية اقترح الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله في المؤتمر العربي الذي عقد في القاهرة في أكتوبر من عام ٢٠٠٠م إنشاء صندوق يحمل اسم انتفاضة القدس برأس مال قدرة مئتي مليون دولار ويخصص للإنفاق على أسر الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا في الانتفاضة وإنشاء صندوق آخر يحمل اسم صندوق الأقصى يخصص له ثمانمائة مليون دولار لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس والحيلولة دون طمسها.

وأعلن أيده الله عن اسهام المملكة العربية السعودية ببيع المبلغ المخصص لهذين الصندوقين.

كما تكفلت المملكة العربية السعودية بدعم ألف أسرة فلسطينية من أسر شهداء جرحى انتفاضة الأقصى. وأكدت المملكة العربية السعودية هذا التوجه لنصرة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بيروت في شهر مارس ٢٠٠٢م حيث قدم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تصوراً عملياً للتبوية الشاملة والعادلة في الشرق الأوسط وهو مشروع عرف فيما بعد بمشروع السلام العربي بعد أن تبناه وأقره القادة العرب في تلك القمة.

وأكدت قمة الرياض التي عقدت في مارس ٢٠٠٧م تمسك جميع الدول العربية بمبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام (٢٠٠٢).